الأمم المتحدة

A/HRC/33/63

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2016
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماري تيريز كيتا بوكوم، الذي أُعدّ عملاً بقرار المجلس ١٩/٣٠. ويُقدّم هذا التقرير في أعقاب ثلاث زيارات أجرتها الخبيرة المستقلة، وهو يستعرض التطور العام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى والتطورات الرئيسية.

وقد أثارت الانتخابات الرئاسية تطلعات كبيرة لدى السكان الذين يترقبون تجسيد برنامج الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والعدالة.

ولا يزال الوضع الأمني يتسم بالوجود القوي للجماعات المسلحة على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالمخاطر التي تشكلها هذه الجماعات على السكان المدنيين والمشردين الذين يعيشون في مخيمات أو جيوب، وبالتوترات الطائفية، ومسائل الهجرة الموسمية للماشية، والصراعات داخل الفصائل المسلحة، وتداول الأسلحة الخفيفة على نطاق واسع، وارتفاع معدلات الجريمة، وغياب سلطة الدولة، وتهميش الجزء الشرقي من البلد. واستمر الوضع في التدهور في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وشددت الخبيرة المستقلة على أهمية إعطاء الأولوية لضمان حماية المدنيين والشروع فوراً في إجراء إصلاحات للقطاع الأمني، وهو ما من شأنه طمأنة المدنيين وإطلاق خطط العمل القطاعية الأخرى.

GE.16-12727(A)
1512727

الرجاء إعادة الاستعمال

وتشجع الخبيرة المستقلة السلطات على أن تفعِّل، بدعم منسق من الشركاء الدوليين، خريطة الطريق وخطط العمل القطاعية في الأجلين القصير والمتوسط. وترحب بالأهمية التي أوليت لتنفيذ الميثاق الجمهوري الذي اعتُمد في ختام منتدى بانغي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب ولإدماج من يشعر بالتهميش من الأفراد والجماعات.

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٤

ثانياً – الوضع العام للبلد ٥

ألف – السياق السياسي والانتخابات ٥

باء – السياق الأمني ٨

ثالثاً – حالة حقوق الإنسان ١٠

ألف – الانتهاكات المنسوبة إلى الجماعات المسلحة ١٠

باء – الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الوطنية ١٢

جيم – حقوق الأقليات ١٤

دال – اللاجئون والمشردون داخلياً ١٤

هاء – أعمال العنف المرتبطة باتهامات ممارسة السحر ١٥

واو – أعمال العنف القائم على نوع الجنس ١٦

زاي – حالة الأطفال ١٧

حاء – الحالة الإنسانية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٧

طاء – الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الدولية ١٩

رابعاً – مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية ٢٠

ألف – المحكمة الجنائية الخاصة ٢٠

باء – الآليات غير القضائية والمصالحة ٢١

جيم – الإدارة القضائية وإدارة السجون ٢٢

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٥

ألف – الاستنتاجات ٢٥

باء – التوصيات ٢٥

أولاً- مقدمة

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٠ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الذي جدّد فيه المجلس ولاية الخبيرة المستقلة وطلب إليها أن تقدم تقريراً كتابياً إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين.

٢- ويغطي هذا التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، حيث أجرت الخبيرة المستقلة ثلاث زيارات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترات من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ومن ١ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، ومن ١٠ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣- وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، شاركت الخبيرة المستقلة في حلقة دراسية دولية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونظمت هذه الحلقة الدراسية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة) والمفوضية السامية، بالتعاون مع وزارتي العدل والمصالحة.

٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، شاركت الخبيرة المستقلة في افتتاح مركز للبحوث في مجال حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في كلية الحقوق التابعة لجامعة بانغي.

٥- وتعرب الخبيرة المستقلة عن شكرها للسلطات الانتقالية على جاهزيتها وتعاونها. وترحب بما أبدته السلطات المنتخبة حديثاً، منذ البداية، من رغبة في التعاون بشكل وثيق ومناقشة حالة حقوق الإنسان وسبل تعزيز القدرات والآليات الوطنية مناقشة صريحة.

٦- وأجرت الخبيرة المستقلة محادثات مع الرئيس المنتخب، فوستين - أرشانج توادیرا، ورئيس الوزراء، وعدد من أعضاء الحكومة، ورئيس الجمعية الوطنية وأعضاء مكتبها التنفيذي، وكبار ممثلي الإدارة المركزية والإقليمية، ومنهم المدعي العام للمحكمة العليا في بانغي وعميد القضاة، وأعربت لهم عن شكرها على ما أبدوه من تعاون.

٧- وأُجريت أيضاً محادثات مع إدارة بعثة الأمم المتحدة ومختلف مكوناتها، ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وقادة قوات البعثة وقوات عملية سنغاري، وكذلك مع ممثلي السلك الدبلوماسي، بمن فيهم جميع سفراء المجموعة الأفريقية. والتقت الخبيرة المستقلة أيضاً بمختلف ممثلي المجتمع المدني، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، وممثلي الشباب، فضلاً عن قادة المنابر الدينية، وزعماء دينيين آخرين. وأجرت مباحثات مع ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي الجماعتين المسلحتين الرئيسيتين ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا.

٨- وبالإضافة إلى بانغي، زارت الخبيرة المستقلة بوسانغوا الواقعة شمال غرب بانغي، وكاغا باندورو الواقعة على بعد ٢٤٥ كيلومتراً من بانغي، ونديلي الواقعة شمال البلد. وزارت أيضاً حي المسلمين PK5 في بانغي، وسجن النساء في بيمبو، وسجن نغاراغبا المركزي في بانغي.

٩- وتعرب الخبيرة المستقلة عن شكرها بصفة خاصة لمدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة (شعبة حقوق الإنسان) وموظفيه على ما قدموه من دعم لتنظيم الزيارات.

١٠- وشاركت الخبيرة المستقلة في جلستي تحاور مع مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين. وأعربت خلال جلسة التحاور التي دارت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ عن أسفها لعدم تمكن الحكومة وبعثة الأمم المتحدة من إرسال ممثلين للمشاركة في المناقشة التي جرت بشأن العدالة الانتقالية. وفي عام ٢٠١٥، انتدبت السلطات الانتقالية وزيري العدالة والمصالحة للمشاركة في جلسة التحاور بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، ومثّل البعثة في هذه الجلسة نائب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتسنى تمثيل المجتمع المدني في جلستي التحاور هاتين بفضل دعم مالي قدمته البعثة.

ثانياً- الوضع العام للبلد

ألف- السياق السياسي والانتخابات

١١- تميّز عام ٢٠١٦ بتنظيم استفتاء على دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، لتنتهي بذلك عملية الانتقال السياسي التي استُهلت في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ لفترة زمنية أولية مدتها ثمانية عشر شهراً، وجرى تمديدها أخيراً حتى تنصيب الرئيس الجديد الذي انتخب في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦. وحظيت هذه الانتخابات بدعم كبير من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي.

١٢- واتسمت هذه الفترة أيضاً بتصاعد أعمال العنف في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بشكل لم يسبق له مثيل منذ مطلع عام ٢٠١٤. وتسببت أعمال العنف التي شهدتها العاصمة في سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى. ووقعت حوادث أيضاً في مدن أخرى داخل البلد.

١٣- وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥، عقدت الرئيسة الانتقالية سلسلة من المشاورات مع ٤٠٠ عضو من أعضاء السلطات المحلية والجهات الفاعلة في الحياة السياسية من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. ومع ذلك، رفض العديد من ائتلافات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه المشاورات، في حين ندّد آخرون بطابعها غير الجامع. ووقعت حوادث عنيفة استمرت حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

١٤- واعتبر رئيس الوزراء الانتقالي، محمد كمون، في الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس الوطني الانتقالي المجتمع يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنصار الرئيسين السابقين فرانسوا بوزيزيه وميشيل جوتوديا المحرضين الرئيسيين على العنف. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الحكومة الانتقالية أخيراً تعديلاً وزارياً استجابة للانتقادات الموجهة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الأزمة التي شهدها شهر أيلول/سبتمبر.

١٥- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الوكالة الوطنية للانتخابات عن الجدول الزمني التالي للانتخابات: يكون موعد الاستفتاء الدستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والجولة الأولى الموحدة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر (أُجّلت إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر)، والجولة الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٦- وتركت الزيارة التي قام بها البابا فرنسيس للبلد يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أثراً قوياً في نفوس مواطني أفريقيا الوسطى. وقد بعث البابا، من خلال زيارته لمؤسسات دينية كاثوليكية وبروتستانتية وإسلامية، برسالة قوية تدعو جميع الطوائف إلى الاحترام المتبادل والتسامح والمصالحة فيما بينها. وقد هلّل آلاف السكان المقيمين في حي المسلمين PK5 لزيارته للحي، وساروا خلفه في هدوء حتى الملعب. وأدت هذه المسيرة الأولى التي قادها البابا خارج حي PK5 إلى التحرر من الخوف، وشجعت إلى حد ما على حرية التنقّل بين جيب الطائفة المسلمة وأحياء مدينة بانغي الأخرى.

١٧- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، بتّت المحكمة الدستورية الانتقالية في صحة جميع طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية. وحكمت ببطلان ١٤ طلب ترشح من أصل ٤٤ طلباً مقدماً، بما في ذلك طلبا ترشح الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه، وزعيم ميليشيات أنتي بالاكا باتريس إدوارد نغايسونا، ولم يتسبب هذا الحكم في حدوث رد فعل عنيف في الشارع.

١٨- وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وقّع ٢٥ من أصل ٣٠ مرشحاً للانتخابات الرئاسية و٤٥ زعيماً من زعماء الأحزاب السياسية على مدونة لقواعد السلوك بشأن مشاركتهم في العملية الانتخابية، والتزم أغلبهم بها.

١٩- وأسفر الاستفتاء الدستوري عن اعتماد دستور جديد، وبلغت نسبة المؤيدين في هذا الاستفتاء، الذي جرى في هدوء على الرغم من وقوع بعض الحوادث، ٩٣ في المائة. ويُقرّ الدستور في بابه الأول بأن وجود حقوق الإنسان هو أساس أي مجتمع بشري، وهو أساس السلام والعدل في العالم، كما يقر باحترام الحقوق والحريات الفردية الأساسية وبالفصل بين السلطات. وترحب الخبيرة المستقلة بحذف الأحكام الأولية من النسخة النهائية، وهي الأحكام التي كان من شأنها ضمان حصانة الرئيس الحالي من جميع الملاحقات باستثناء ما تعلق منها بالخيانة العظمى، وضمان حصانة الرؤساء السابقين بوصفهم أعضاء فخريين في المحكمة الدستورية.

٢٠- ونُظّمت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بعد تأجيل دام ثلاثة أيام. وجرت الانتخابات في مجملها في أجواء هادئة، وبلغت نسبة المشاركة فيها ٦٢,٣ في المائة. وبفضل الجهود التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، تمكن اللاجئون في الكاميرون والكونغو وتشاد من المشاركة في العملية الانتخابية. ولم تسمح جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المقابل، للاجئين من أفريقيا الوسطى الموجودين في أراضيها والبالغ عددهم ٠٠٠ ١١٢ لاجئاً تقريباً من التسجيل في القوائم الانتخابية.

٢١- وقد قُدّم، في إطار الانتخابات التشريعية، ٤١٥ طعناً، وهو ما حدا بالمحكمة الدستورية الانتقالية إلى إلغاء الاقتراع والدعوة إلى تنظيم جولة أولى جديدة. وقد استندت هذه الطعون بشكل أساسي إلى ادعاءات تفيد بحدوث تجاوزات وتزوير وفساد وترهيب للناخبين والمرشحين.

٢٢- وجرت الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية والجولة الأولى الجديدة للانتخابات التشريعية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. ولاحظ المراقبون حدوث تحسن ملموس في تنظيم الانتخابات، حيث فتحت غالبية مراكز الاقتراع أبوابها في الوقت المحدد وكانت مزودة بالمعدات اللازمة. وأعلنت المحكمة الدستورية الانتقالية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في ١ آذار/مارس، وأكدت فوز المرشح المستقل فوستين أرشانج توادیرا بنسبة ٦٢,٦٩ في المائة من الأصوات على أنيسيت - جورج دولوغيليه الذي حصل على ٣٧,٣١ في المائة من الأصوات. وقد بلغت نسبة المشاركة ٥٨,٨٨ في المائة. وأقر السيد دولوغيليه بسرعة بانتصار منافسه ودعا مؤيديه إلى قبول نتائج الاقتراع.

٢٣- وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد تلقت المحكمة الدستورية الانتقالية ١٥٢ طعناً. وأكدت هذه المحكمة في ١٤ آذار/مارس فوز ٤٥ مرشحاً (من المتنافسين على ١٤٠ مقعداً في البرلمان) بالأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، ومنهم مع الأسف أحد قادة ميليشيات أنتي بالاكا، ألفريد يكاتوم (المكنى بالعقيد رهومبوت أو رامبو)، المدرج على قائمة الجزاءات للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧(٢٠١٣). وقد أقيم حفل تنصيب الرئيس توادیرا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦. وأعلن الرئيس في خطاب تنصيبه أن هذا الحفل يجسد عودة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الساحة الأفريقية والدولية، وأن الأولوية المطلقة ستكون لاستتباب الأمن، وأن كل الجهود الممكنة ستبذل كي يعيش مواطنو أفريقيا الوسطى في سلام في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وذكّر أيضاً بأهمية الإدارة الجيدة للموارد العامة والحكم الرشيد، مما يدل على الرغبة في تكريس القطيعة مع ممارسات الماضي.

٢٤- وفي ٢ نيسان/أبريل، عيّن الرئيس توادیرا مدير حملته الانتخابية، سامبليس سارانجي، رئيساً للوزراء، كما عيَّن الحكومة الجديدة بمرسوم مؤرخ ١١ نيسان/أبريل. ويتكون مجلس الوزراء من ٢٣ وزيراً يضمون في صفوفهم أربع نساء وأربعة مسلمين وينحدرون من جميع مناطق البلد. وقد حظيت الحكومة بوجه عام بقبول السكان. وتلاحظ الخبيرة المستقلة إسناد حقائب رئيسية لوزراء مسلمين وعدم حصول أي عضو من أعضاء الجماعات المسلحة على حقيبة وزارية، ولكنها تعرب عن أسفها لنقص تمثيل المرأة في الحكومة.

٢٥- وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، وأكدت انتخاب ١٢٨ عضواً في البرلمان. ولا تشغل النساء سوى ١١ مقعداً من أصل ١٤٠ مقعداً في البرلمان.

٢٦- وفي ٧ حزيران/يونيه، ألقى رئيس الوزراء سارانجي خطابه المتعلق بالسياسة العامة أمام الجمعية الوطنية. وتمحور الخطاب حول ثلاث ركائز هي الأمن ونزع سلاح الجماعات المسلحة والمصالحة الوطنية. وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن هذه الأولويات تتماشى مع توجهات منتدى بانغي، ولا سيما مع اتفاقات نزع السلاح.

٢٧- وقد ظلت لجنة متابعة منتدى بانغي، التي أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٥ للإشراف على تنفيذ توصيات الميثاق الجمهوري المعتمد في ختام المنتدى، إلى حد كبير، خارج دائرة الضوء خلال الفترة الانتقالية. وتعهد رئيس الوزراء في خطابه الافتتاحي بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بتنفيذ توصيات المنتدى. وتشجع الخبيرة المستقلة على الإسراع بتنفيذ هذا الإعلان.

باء- السياق الأمني

٢٨- لا يزال الوضع الأمني يتسم بالوجود القوي للجماعات المسلحة في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى برمته، وبالمخاطر التي تشكلها هذه الجماعات على السكان المدنيين والمشردين الذين يعيشون في مخيمات أو جيوب، والتوترات الطائفية، ومسائل الهجرة الموسمية للماشية، والصراعات المحتدمة داخل الفصائل المسلحة، وتداول الأسلحة على نطاق واسع بما فيها الأسلحة البيضاء، والجريمة، وغياب سلطة الدولة، وتهميش الجزء الشرقي من البلد.

٢٩- ولا تزال الهجرة الموسمية للماشية تثير مشاكل العنف حيث لا يمكن للرعاة الفولانيين سلوك ممرات الهجرة الموسمية التي حددت في البداية لأسباب أمنية. ويؤدي ذلك إلى حدوث اشتباكات بين المزارعين والرعاة الذين يسلحون أنفسهم أو يطلبون من الجماعات المسلحة توفير الحماية لقطعانهم.

٣٠- وأدى مقتل سائق سيارة أجرة مسلم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في بانغي إلى إثارة موجة من العنف لم يسبق لها مثيل منذ مطلع عام ٢٠١٤. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، فر حوالي ٧٠٠ محتجز من سجن نغاراغبا في بانغي، بمن فيهم بعض المحتجزين المهمين، وهرب في اليوم التالي ٥٠ محتجزاً من مركز الاحتجاز في بوار.

٣١- وشهد حي PK5 يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر أعمال عنف طائفية دبرها مناصرو ميليشيات أنتي بالاكا أو ائتلاف سيليكا السابق. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض وفد فصيل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من بامباري، الذي ينتسب إلى ائتلاف سيليكا السابق، لاعتداء في بانغي التي قدم إليها بدعوة من الحكومة الانتقالية للمشاركة في المشاورات. وقُتل ثلاثة مدنيين مسيحيين انتقاماً لهذا الهجوم وبقي الوضع متوتراً للغاية بين الطائفتين لعدة أيام.

٣٢- وتحسّن الوضع الأمني في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، وهي الفترة التي شهدت تراجعاً كبيراً في عدد الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين وإتمام

المرحلة الانتقالية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، بدأ الرئيس سلسلة من المناقشات مع زعماء الفصائل المسلحة من أجل الإبقاء على الحوار وتمهيد الطريق أمام برنامج وطني يموله الشركاء الدوليون ويعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ومع ذلك، لاحظت الخبيرة المستقلة، في أواخر حزيران/يونيه، أن المناقشات لم تسفر عن التوصل إلى اتفاقات واضحة من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة وحلّ الميليشيات.

٣٣- وفي عام ٢٠١٥، سُجّل ١ ١٥١ حادثاً استهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وشملت هذه الحوادث هجمات على قوافل الإغاثة الإنسانية، واعتداءات وتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني أو الأشخاص الذين يتلقون مساعداتهم، ونهب للسلع الإنسانية. وتسبب الهجوم الذي استهدف، في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، قافلة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في كُوي الواقعة في مقاطعة أوهام - بيندي، في مقتل سائق المركبة، واضطرت المنظمة إلى تعليق أنشطتها في هذه المقاطعة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، قُتل في محافظة كيمو سائق آخر تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في ظروف مماثلة.

٣٤- وتدهور الوضع من جديد في أواخر حزيران/يونيه لدى وقوع اشتباكات بين عناصر مسلحة وجنود تابعين لبعثة الأمم المتحدة في حي PK5، مما أسفر عن مصرع ستة مسلحين وإصابة ١٥ مدنياً بجروح. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قتل رجال مسلحون في بانغي جندياً سنغالي الجنسية من جنود حفظ السلام. وفي مطلع تموز/يوليه، دفعت المواجهات التي وقعت بين الفصائل المختلفة المنتسبة إلى ائتلاف سيليكا السابق في كاغا باندورو المدنيين إلى أن يلتمسوا مرة أخرى الحماية في مخيمات المشردين التي تؤمنها القوات الدولية. وقد سجلت مفوضية شؤون اللاجئين أيضا أكثر من ٠٠٠ ٦ لاجئ جديد من أفريقيا الوسطى في تشاد والكاميرون منذ منتصف حزيران/يونيه.

٣٥- وأبدت الخبيرة المستقلة قلقها إزاء هذا الوضع خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها في حزيران/يونيه، وأعربت عن هذا القلق في النشرة الصحفية النهائية التي أصدرتها. وأكدت بشكل خاص على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير قوية لوقف الاشتباكات، وضمان ضرورة حماية المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتقديم المساعدة إلى الضحايا والمشردين[(١)]. وفي نشرة صحفية مؤرخة ٤ تموز/يوليه، حذّر المفوض السامي لحقوق الإنسان أيضاً من إمكانية حدوث تدهور آخر للوضع الأمني وحقوق الإنسان[(٢)]. وتنجم عن حالة عدم الاستقرار هذه مخاطر التدهور السريع للوضع وتذكر بالحاجة الملحة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة، واستعادة سلطة الدولة وسيادة القانون، وضمان سلامة جميع المدنيين وحمايتهم.

(١) النشرة الصحفية المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20151&LangID=F (اطّلع عليه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(٢) النشرة الصحفية المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20229&LangID=F (اطّلع عليه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦)

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

٣٦- في عام ٢٠١٥، أبلغت بعثة الأمم المتحدة عن وقوع ٢٧٨ ١ انتهاكاً لحقوق الإنسان أسفر عن ٧٨٦ ١ ضحية. وتشمل هذه الانتهاكات أعمال قتل وتعذيب ومعاملة لا إنسانية ومهينة، واعتقالات تعسفية، وعنف قائم على نوع الجنس، وسطو وابتزاز.

٣٧- وتُرتكب معظم هذه الانتهاكات من طرف الجماعات المسلحة التي تواصل ترهيب وتهديد ومهاجمة الأشخاص أو فئات المجتمع المحلي الذين تتهمهم بالتعاون مع المجموعة المسلحة المنافسة أو الانتماء إليها. وتتمثل الجماعات المسلحة الرئيسية في ميليشيات أنتي بالاكا وائتلاف سيليكا السابق والفصائل المختلفة المنبثقة عن هذه الحركة. وقد كثف جيش الرب للمقاومة أيضاً من أنشطته وتجاوزاته ضد السكان المحليين منذ بداية العام.

٣٨- وأُبلغت الخبيرة المستقلة عن وقوع انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن الوطني، بما في ذلك تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ولا سيما على أيدي أفراد المكتب المركزي لقمع قطع الطرق.

ألف- الانتهاكات المنسوبة إلى الجماعات المسلحة

٣٩- على الرغم من تراجع عدد الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين خلال هذه الفترة، فإن الوضع لا يزال هشاً للغاية ولا يمكن التنبؤ به. ولا يزال المدنيون معرضين للخطر في أجزاء واسعة من البلد، ولا سيما في القطاع الغربي حيث تهيمن ميليشيات أنتي بالاكا (محافظات نانا مامبيري وأوهام بيندي وأوهام) وفي القطاع الشرقي حيث تواصل الجماعات الرئيسية من ائتلاف سيليكا السابق فرض سيطرتها على الأراضي والموارد الطبيعية. ويهدد جيش الرب للمقاومة المدنيين في الشرق وينفذ عمليات خطف آخذة في التزايد.

٤٠- وشهدت الأيام الأربعة التي تلت قتل شاب مسلم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مقتل ٧٧ شخصاً وإصابة ٤٠٠ شخص وتشريد حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص[٣]. وأفادت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة بوقوع أعمال عنف اتسمت إلى حد كبير بطابع طائفي، وساهمت في اندلاعها أجواء عدم الاستقرار والإفلات من العقاب[٤].

---

(٣) S/2015/918، الفقرة ١٨. وانظر أيضاً التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي أفاد بمقتل ٧٩ مدنياً وإصابة ٥١٢ شخصاً خلال هذه الفترة (S/2015/936، الفقرة ٩).

(٤) تقرير بشأن " Les violations et abus du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire commis à Bangui, en République centrafricaine, entre le 26 septembre et le 20 octobre 2015" (انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في بانغي، جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة ما بين ٢٦ أيلول/سبتمبر و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي: https://minusca.unmissions.org/sites/default/files/bangui_report_final_final_french_.pdf (اطّلع عليه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

٤١- وفي الفترة ما بين ٢٦ أيلول/سبتمبر و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، أكدت الشعبة إعدام ٣٢ مدنياً، منهم ١٩ رجلاً و١٣ امرأة، واعتداء عناصر من ائتلاف سيليكا السابق أو مؤيدوهم بدنياً على رجل وخمس نساء. وشكل المسيحيون الغالبية العظمى من الضحايا، وهو ما يدل على أن الفاعلين قد اختاروا أهدافهم على أساس طائفي[٥]. وأفادت الشعبة أيضاً بمسؤولية ميليشيات أنتي بالاكا ومؤيديها عن مقتل ما لا يقل عن ستة مدنيين، من بينهم أربعة أطفال، وإصابة سبعة أشخاص. ونُسبت أيضاً العديد من حالات العنف الجنسي إلى جميع الأطراف المتنازعة.

٤٢- وقد تعرضت عدة مبان دينية للاعتداء والحرق والنهب، بما في ذلك في بانغي. وتواصلت حوادث العنف خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في بانغي وفي المحافظات، وكانت وراءها في بعض الأحيان دوافع سياسية. ففي بامباري على سبيل المثال، عبرت عناصر مسلحة جسر أواكا في أواخر أيلول/سبتمبر لقتال عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا. وقد خلفت أعمال العنف هذه ١١ جريحاً وتسببت في إحراق ٢٢ منزلاً.

٤٣- ولا تزال الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة تحدث بصورة شبه يومية. وتوضح الأمثلة التالية ما تتسم به هذه الانتهاكات في الغالب من طابع طائفي أو ما تعكسه من صراع بين الفصائل المسلحة من أجل السيطرة على الأراضي. ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قتل فولانيون مسلحون تابعون لجماعة "R3" التي يقودها العقيد صديقي مدنياً بالرصاص في ضواحي قرية باكام (نانا مامبيري) قبل إحراق جثته. ويُعتقد أن المجموعة نفسها قد تكون الجهة المسؤولة أيضاً عن مقتل رجلين في ٢١ آذار/مارس، خلال هجوم على قرية نغوفوتا القريبة من كاغا باندورو. وأفيد عن قيام عناصر تابعة للاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى/ائتلاف سيليكا السابق، في ٤ آذار/مارس، بقتل ثلاث نساء من أسرة واحدة كنّ عائدات من حقولهن على بعد ثمانية كيلومترات من بامباري، وذلك انتقاماً لمقتل عنصرين من أتباعهم.

٤٤- وفيما يتعلق بالانتهاكات المنسوبة إلى ميليشيات أنتي بالاكا، فقد تعرضت إحدى التاجرات، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، للضرب في بوسانغوا على يد أحد مقاتلي هذه الميليشيا بحجة ارتدائها زي عناصر ائتلاف سيليكا السابق. وأفيد عن قيام عناصر تابعة لميليشيا أنتي بالاكا بقيادة فرانكو ياغبينغي، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بقتل صبي عمره ١٥ سنة خلال هجوم على قرية نغوفوتا.

٤٥- ويتواصل اغتصاب النساء والفتيات على أيدي العناصر المسلحة دونما عقاب. ففي ٢٣ شباط/فبراير، أفيد عن قيام أربعة مسلحين تابعين لحركة الثورة والعدالة باغتصاب جماعي لفتاة عمرها ١٤ سنة وهي تسير عائدة إلى منزلها بقرية بيندي (محافظة أوهام)، ثم الاعتداء عليها ضرباً بالساطور. وفي ٢٦ شباط/فبراير، اغتصب قائد تابع لميليشيات أنتي بالاكا

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦.

امرأة حاملاً يبلغ عمرها ٢٥ عاماً في مخيم النازحين الواقع في باتانغافو (محافظة أوهام)، ثم انهال ضرباً على زوجها وشخصين آخرين حاولا حمايتها. وقد أوقفت بعثة الأمم المتحدة بعد ذلك الشخص المتهم.

٤٦- وبدأ جيش الرب للمقاومة يظهر بشكل متزايد منذ بداية عام ٢٠١٦، ولا سيما في جنوب شرق البلد، في محافظة مبومو، وهي منطقة غنية بالمعادن. ويعتقد أن جيش الرب كان مسؤولاً، خلال كانون الثاني/يناير، عن احتجاز نحو ١٣٠ رهينة ومقتل أربعة مدنيين وتشريد نحو ٨٠٠ شخص بسبب أعمال العنف. وتلاحظ الخبيرة المستقلة بارتياح زيادة بعثة الأمم المتحدة لعدد موظفيها في هذه المنطقة لحماية السكان المعرضين للخطر. ومع ذلك، فإنها تعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي الذي سيترتب على السحب المحتمل لقوات الاتحاد الأفريقي الموجودة في المنطقة لمواجهة جيش الرب للمقاومة.

٤٧- ولا تزال الخبيرة المستقلة تتلقى شهادات عديدة من السكان المدنيين الذين يرون أن بعثة الأمم المتحدة لا توفر لهم الحماية بالقدر الكافي، حيث إنها غالباً ما تصل متأخرة جداً إلى أماكن وقوع أعمال العنف. وقد استعرضت البعثة في بداية عام ٢٠١٦ استراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين، وهو ما حسّن من استجابتها الوقائية وإجراءاتها الأمنية من خلال آليات الإنذار المبكر. وعززت البعثة أيضاً وجودها على المستوى المحلي من خلال موظفين وطنيين مكلفين بإقامة صلات مع المجتمعات المحلية. وتشجع الخبيرة المستقلة البعثة على مواصلة جهودها من أجل تعزيز حماية السكان وكسب ثقتهم.

باء- الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الوطنية

٤٨- أُبلغت الخبيرة المستقلة عن وقوع انتهاكات ارتكبها بعض الجنود التابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والذين تصرفوا هكذا إما لدعم ميليشيات أنتي بالاكا أو بسبب ارتباطهم المباشر بها. وأفادت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في تقريرها العام بشأن أحداث أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بأنها قد تحققت من وقوع ثلاث عمليات إعدام لمدنيين خارج نطاق القضاء، من بينها عمليتا إعدام لولدين يبلغان ١٦ و١٧ سنة من العمر، على يد جنود تابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الفترة ما بين ٢٦ أيلول/سبتمبر و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في الدائرتين الثالثة والخامسة في بانغي. وتلقت الشعبة أيضاً ادعاءات تتحدث عن تنفيذ جنود تابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الدائرة الخامسة لعمليتي إعدام خارج نطاق القضاء لشخصين مسلمين، يُعتقد أنهما من المدنيين[٦].

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٥٥.

٤٩- وتعرب الخبيرة المستقلة عن القلق إزاء الادعاءات الخطيرة الموجهة ضد المكتب المركزي لقمع قطع الطرق وضد مديره السابق، روبير يكووا - كيتي. وأفادت شعبة حقوق الإنسان بأن هذا المكتب يقف وراء ما لا يقل عن أربع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في بانغي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كانت البعثة قد وثّقت بالفعل ما لا يقل عن ١٢ عملية إعدام خارج نطاق القضاء، من بينها إعدام صبي يبلغ من العمر ١٤ عاماً. واطلعت الخبيرة المستقلة أيضاً على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الذي أفاد بمسؤولية المكتب عن ١٨ عملية إعدام غير قانونية في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦[٧]. وقد أحاطت الخبيرة المستقلة علماً بإقالة المدير المتهم في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهي تدعو السلطات إلى التعجيل بالتحقيق في أعمال العنف والجرائم التي ارتكبت، ومقاضاة ومعاقبة المسؤولين والمدير، عند الاقتضاء. وقد سبق للمكتب أن تورط في أعمال تعذيب متعددة وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء واحتجاز غير قانوني منذ عام ٢٠٠٣.

٥٠- ووثّقت الشعبة أيضاً اعتداءات بدنية أخرى نفذتها قوات الأمن، بما في ذلك حالة ثلاثة محتجزين تعرضوا يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ للتعذيب على أيدي رجال الدرك في بامباري، وذلك في أعقاب مقتل محارب تابع لميليشيا أنتي بالاكا. وأفيد بأن المحتجزين قد أجبروا على دفع فدية للإفراج عنهم.

٥١- وجرى الإبلاغ أيضاً عن مزاعم بوقوع حالات اغتصاب. وقد اعتقل عنصر تابع للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كان يتولى الحراسة في سجن النساء في بيمبو بتهمة اغتصاب قاصر عمرها ١٦ عاماً داخل السجن في شباط/فبراير ٢٠١٦. وصدر بحق المتهم أمر بالحبس في ٣ آذار/مارس وأودع في سجن نغاراغبا، ولكنه لم يُعرض حتى الآن على سلطة قضائية.

٥٢- ولا يزال الاعتقال والاحتجاز التعسفي شائعين نظراً لعدم وجود نظام قضائي فاعل وبسبب الصعوبات التقنية واللوجستية الناجمة عن عدم توفير التدريب لقوات الأمن ونقص المعدات اللازمة لضمان الامتثال للإجراءات القانونية.

٥٣- وتواصل منظمات عدة للمجتمع المدني التقت بها الخبيرة المستقلة المطالبة برفع الحظر وإعادة بناء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، على الرغم من مناحي ضعفها البادية للعيان. وتكشف هذه المطالب عن نداءات المدنيين المستمرة لتوفير الحماية لهم، والتي يبررونها بأوجه القصور التي تعاني منها بعثة الأمم المتحدة في أداء دورها المتعلق بتوفير الحماية. وتتفهم الخبيرة المستقلة هذه المطالب، إلا أنها تؤكد أيضاً على أهمية إجراء إصلاح جذري للقطاع الأمني، ووضع عملية مراقبة وتحقق ترمي إلى ضمان عدم توظيف المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة من جديد في القوات المسلحة، وإنشاء جيش مسؤول وجمهوري وديمقراطي.

(٧) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي: www.hrw.org/fr/news/2016/06/27/republique-centrafricaine-une-unite-de-police-tue-18-personnes-de-sang-froid (اطّلع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

جيم- حقوق الأقليات

٥٤- لم يتغير وضع الأقليات كثيراً خلال الفترة قيد الاستعراض. وغالباً ما يدفع الوصم الذي يتعرض له الشباب المسلمون وانسداد الآفاق أمامهم إلى الإجرام أو الالتحاق بالجماعات المسلحة أو الانتقال إلى المناطق الخاضعة لسيطرة ائتلاف سيليكا السابق في شمال البلد. ويشعر هؤلاء الشباب بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

٥٥- وأُبلغت الخبيرة المستقلة، خلال لقاءات عقدت مع ممثلي حي PK5، بعدم كفاية الخدمات الاجتماعية والطبية المقدمة في حي مكتظ أصلاً بالسكان ولم يتوقف عن استقبال المشردين. ولدى زيارة الخبيرة المستقلة لهذا الحي في آذار/مارس، كان السكان يشعرون بالفعل بالقلق إزاء رجوع المشردين إلى حي PK5 دون تهيئة الظروف الملائمة لذلك.

٥٦- وأفاد الشباب الذين التقت بهم الخبيرة المستقلة في جامعة بانغي، وفي حي PK5، وفي كاغا باندورو، وفي بوسانجو، وفي نديلي، بأن إمكانية خروج الطلاب المسلمين من الجيوب والعودة إلى الجامعة لا تزال، بسبب الدواعي الأمنية، أمراً شبه مستحيل. وقد أثاروا مسألة الأعباء الإدارية المفروضة عليهم، والتي أدت إلى تعرضهم إلى أوضاع تمييزية، من قبيل طلب تقديم مستندات داعمة إضافية لإدارة الملفات، والإغلاق السريع لأعمال التسجيل دون مراعاة الصعوبات المتصلة بتنقلات الشباب المسلمين أو أيضاً تنظيم الامتحانات خلال الأعياد الدينية الإسلامية.

٥٧- ويشعر الطلاب بالقلق أيضاً إزاء عواقب التغيب عن الدراسة على المدى البعيد وإزاء ارتفاع نسبة الأمية في أوساط شباب المجتمعات المحلية المسلمة، والتي قد تفضي، على المدى البعيد، إلى التمييز في مجال التوظيف.

٥٨- ونظراً لانعدام الخدمات الحكومية في حي PK5، فقد بادرت رابطة القيادات الإدارية المسلمة لأفريقيا الوسطى بإنشاء مدرسة وتعليم الأطفال في عين المكان.

٥٩- وألحت الخبيرة المستقلة على السلطات لإطلاق حملات توعية بشأن عدم التمييز والتعايش من أجل تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مواطني أفريقيا الوسطى وشجب التمييز القائم على أسس إثنية، والذي يؤثر في تنقلات السكان وتجمعاتهم في أحياء غير مستقرة أصلاً.

دال- اللاجئون والمشردون داخلياً

٦٠- يكشف استمرار تشرد ٠٠٠ ٤٢١ شخص في نحو مائة موقع منتشرة في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى وجود ٠٠٠ ٤٧٨ لاجئ من أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة، عن هشاشة الوضع. ولا يزال المشردون من جيوب الطائفة المسلمة، بوجه خاص، عرضة لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما في بامباري وباتانغافو. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، قدر فريق تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها عدد المشردين في موقع

باتانغافو (محافظة أوهام)، وهو ثاني أكبر موقع في البلد، بحوالي ٥٠٠ ٣٠ شخص[٨]. وتقع الجيوب الرئيسية في كاغا باندورو، وبودا، وكارنو، وبيربيراتي، وديكوا، وبوار، ويالوكي، وبانغي (حي PK5). ويعيش المشردون في ظروف غير مستقرة للغاية، ويظلون عرضة لتهديدات الجماعات المسلحة المتكررة وللعنف القائم على نوع الجنس.

٦١- وفي ١٤ أيار/مايو، زار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مخيمات المشردين في مبوكو وبيمبو. وفي حزيران/يونيه، ولدى لقائها بالوزير المسؤول عن الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية، أحاطت الخبيرة المستقلة علماً بالأولوية التي سيحظى بها مخيم مبوكو، وذلك لتحديد التدابير المناسبة التي ستتيح للمشردين العودة إلى بيوتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية. وشدد الوزير على أهمية اعتماد استراتيجية لمساعدة المشردين الموجودين في مبوكو بالتنسيق مع مجمل الشركاء في مجال العمل الإنساني.

٦٢- وتتطلب العودة المستدامة للاجئين والمشردين تهيئة بيئة مستقرة وآمنة. وتتمثل العوامل الرئيسية التي تعوق عودتهم في انعدام الأمن بصفة دائمة، وتدمير الممتلكات، وانعدام الثقة في قدرات الدولة على توفير الحماية، والخوف من تجدد العنف، وعدم وجود فرص لكسب العيش.

٦٣- وتشجع الخبيرة المستقلة السلطات على أن تولي اهتماماً متواصلاً لهذه المسألة من أجل إيجاد حلول سريعة وموثوقة ومستدامة.

هاء- أعمال العنف المرتبطة باتهامات ممارسة السحر

٦٤- تواصل شعبة حقوق الإنسان توثيق أعمال العنف التي ترتكب معظمها ميليشيات أنتي بالاكا ضد الأشخاص المتهمين بممارسة السحر، وقد وثّقت ٦٣ حالة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتشكل المرأة الضحية الرئيسية لهذه الأعمال، باستثناء بانغي التي تكون فيها أغلبية الضحايا من الأطفال. وقد سُجّلت الانتهاكات أساساً في العاصمة وفي مدن غرب البلد التي تخضع، إلى حد كبير، لسيطرة ميليشيات أنتي بالاكا، كما هو الحال في مدن بوار، وباورو، وبوسانغوا.

٦٥- وعلى سبيل المثال، قُتلت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أربع نساء في قريتين من قرى محافظة نانا غريبيزي الواقعة غرب البلد. وتعرضت هؤلاء النسوة للتعذيب، وقُطّعت آذانهن وأجبرن على أكلها، ثم دُفنّ وهن على قيد الحياة، وذلك بعد اتهامهن بممارسة السحر.

٦٦- وعلى الرغم من حملات التوعية التي تنظمها بعثة الأمم المتحدة ضد هذه الممارسات اللاإنسانية، فإن الخبيرة المستقلة لا يزال يساورها القلق إزاء مدى انتشار هذه الظاهرة التي تكشف، تحت ستار الاتهام بممارسة السحر، عن أفعال تنفذها الجماعات المسلحة في معظم الأحيان بنية مبيّتة لابتزاز الأموال من الضحايا.

(٨) المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Bulletin humanitaire, République centrafricaine, mai 2016. يمكن الاطلاع علي هذه النشرة على العنوان التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RCA_BH_MAI_2016.pdf (اطّلع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

٦٧- وتواصل الخبيرة المستقلة تنبيه السلطات إلى هذه الممارسات في كل زيارة تقوم بها وفي التقارير التي تُعدّها. وهي تؤكد على توصياتها السابقة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى البدء بحملة توعية للحد من ممارسة مثل هذه الأفعال، وتدريب هيئات إنفاذ القوانين للتعامل مع هذه المسألة، ومراجعة الصكوك القانونية القائمة وتكييفها، وتحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم واعتقالهم ومحاكمتهم[٩].

واو- أعمال العنف القائم على نوع الجنس

٦٨- أُبلغت الخبيرة المستقلة، خلال الزيارات التي أجرتها، عن أعمال عنف جنسي وحالات زواج قسري، ولا سيما في نديلي، وكاغا باندورو، وبوسانغوا. وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، جمّعت بعثة الأمم المتحدة ١٠٠ ادعاء عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وقد جرى التحقيق في ٧٨ ادعاءً منها وتبيّن أنها مدعومة بالأدلة. ويضم الضحايا البالغ عددهم ٧٨ ضحية ٣٤ امرأة و٣٦ فتاة و٧ أشخاص من الإناث لم تحدد أعمارهن وصبياً واحداً.

٦٩- ومن المرجح أن العدد الفعلي لأعمال العنف هذه يصل إلى أرقام أعلى، غير أن ما يتعرض له الضحايا من وصم وترهيب، فضلاً عن تقاعس العدالة، يحول في معظم الأحيان بينهم وبين رفع الشكاوى.

٧٠- وتلقت الخبيرة المستقلة أيضاً معلومات عن حالات عنف قائم على نوع الجنس سجلها نظام إدارة المعلومات في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويتعلق ذلك بـ ٦٠ ٢٠٨ حالات لناجيات تلقين العناية الطبية و/أو النفسية - الاجتماعية بحسب احتياجاتهن، وأفيد بأن ٢٩ ٨٠١ ناجية هن من ضحايا العنف الجنسي دون تحديد ما إذا كانت حالات العنف هذه مرتبطة بالنزاع[١٠].

٧١- ويكشف الفرق الملاحظ بين هذه الأرقام عن ضرورة أن تولي السلطات والمجتمع الدولي المزيد من الاهتمام لحالات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي. وتشدد الخبيرة المستقلة على ضرورة الالتزام بمنهجية محددة في تصنيف حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع[١١]. وسيتيح هذا المطلب إجراء تقييم أفضل للاحتياجات اللازمة لمساعدة الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة أكثر فعالية في حالات الجرائم المرتكبة وانتهاك حق الضحايا في الوصول إلى العدالة.

---

(٩) انظر A/HRC/30/59، الفقرات من ٦٠ إلى ٦٣ و١٠٨(ز).

(١٠) http://reliefweb.int/report/central-african-republic/unfpa-fighting-against-gender-based-violence-car-need-inter (اطّلع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(١١) انظر التعليمات المؤقتة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٠(٢٠١٠). يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: www.refworld.org/pdfid/4e23ed5d2.pdf.provisional (اطّلع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

زاي- حالة الأطفال

٧٢- لا تزال حالة الأطفال في أفريقيا الوسطى مثيرة للقلق. ويقع هؤلاء الأطفال ضحايا للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وتعمل الجماعات المسلحة على تجنيدهم. وهم لا يزالون يعانون من سوء التغذية، ومن قلة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. ويثير أيضاً عدم تسجيل المواليد بصورة منتظمة مشاكل مستمرة.

٧٣- وقد خلفت أعمال العنف التي شهدتها بانغي خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ العديد من القتلى، وخاصة في صفوف الأطفال الذي قتل منهم ٢٥ وأصيب ٣١ آخرون[١٢].

٧٤- وخطف جيش الرب للمقاومة العديد من الأطفال واستغلهم كحمالين للممتلكات المسروقة في القرى أو استخدمهم في أدوار داعمة أخرى. وغالباً ما تستخدم الفتيات المختطفات كرقيق جنسي. وأفيد بأن الحكومة الانتقالية والحكومة الجديدة قد رفضتا، في بعض الأحيان، التعاون مع الجهات التي سعت إلى تقديم المساعدة للأطفال الذين فروا من مواقع جيش الرب للمقاومة. وذكر أن السلطات قد وضعت هؤلاء الأطفال رهن الاحتجاز للتحقيق معهم بغية الحصول على معلومات تتعلق بأنشطة جيش الرب للمقاومة، وحرمتهم أيضاً من الحق في الحصول على مساعدات إنسانية، ولا سيما المساعدة النفسية - الاجتماعية والمساعدة على لم شمل أسرهم.

٧٥- وقد سُرّح حوالي ٠٠٠ ٥ طفل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وحُرّر حوالي ٢٩٨ ١ طفلاً من قبضة الجماعات المسلحة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦. وذكّرت الجهات الفاعلة الدولية المسؤولة عن حماية الطفل بأن التحديات المرتبطة بالتسريح كثيرة وهي تتباين بحسب المجموعة المسلحة التي أدمج فيها الأطفال. وهي تندد أيضاً بقلة برامج الرعاية وإعادة الإدماج التي رأت الخبيرة المستقلة أن من الأهمية بمكان تعزيزها في الأشهر المقبلة. وتشجع الخبيرة المستقلة أيضاً على فتح مراكز إعادة الإدماج للأطفال المخالفين للقانون.

حاء- الحالة الإنسانية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٦- لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للفزع في كل أنحاء البلد. ولا تزال آثار النزاعات وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية تؤثر على سكان جمهورية أفريقيا الوسطى المقدر عددهم بحوالي ٤,٦ ملايين نسمة. ويعاني حوالي ٢,٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، وليس بإمكان ثلثي السكان الحصول على الرعاية الصحية. ولا يزال حوالي ٢٠ في المائة من السكان مشردين، على الرغم من بعض حالات العودة الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية يعاني إلى الآن من عجز كبير يصل إلى ١٧ في المائة من احتياجاتها.

(١٢) S/2015/918، الفقرة ٣٤.

٧٧- ولا تزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنتهك، ولا سيما من خلال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وقد أُبلغت الخبيرة المستقلة بأن الميليشيات تجبي الضرائب والرسوم في المناطق التي يسيطر عليها ائتلاف سيليكا السابق، ولها أجهزة أمن ودوائر إدارية موازية في هذه المناطق. وأظهر التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى أن المجموعات المسلحة تمول نفسها، في جميع أنحاء البلد، عن طريق الاتجار في الموارد الطبيعية[١٣]. ويشير التقرير إلى أن تنظيم الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى الذي يرأسه "الجنرال" علي درَّاسة محمد يستفيد كثيراً من إنتاج الذهب حول منطقة بامباري ومن تجارة البن مع السودان. وتجبي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بقيادة نور الدين آدم الضرائب على تجارة الماشية في كابو، وكاغا باندورو، وعلى تجارة الماس في نديلي، وبريا، وسام - أوانجا. ونُبهت الخبيرة المستقلة أيضاً إلى أن نهب الموارد الحرجية لا يزال مدعاة للقلق. ويتطرق تقرير صادر عن منظمة الشاهد العالمي غير الحكومية عن دفع شركات الحراجة الأجنبية لأموال لجماعات أنتي بالاكا لتيسير عمليات تصدير الأخشاب[١٤].

٧٨- ولا تزال مشكلة نهب وتدمير الممتلكات والعقارات مطروحة ولا بد من إيجاد حل لها لإتاحة عودة اللاجئين. وقد أوصت لجنة التحقيق الدولية في تقريرها[١٥] بأن تضع الحكومة الانتقالية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، سياسة ترمي إلى إعادة حقوق الملكية للأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار بسبب العنف الطائفي، واستولى أشخاص آخرون بعد ذلك على منازلهم وأراضيهم، أو إلى تعويضهم.

٧٩- ولا تتوفر أيضاً الخدمات الاجتماعية الأساسية والرعاية الصحية بالقدر الكافي، وتعاني مراكزها، في بعض الأحيان، من الاكتظاظ داخل الأحياء التي تزايد فيها عدد السكان بسبب تشرد الأشخاص. وأشار سكان حي PK5، على وجه التحديد، إلى عدم كفاية المراكز الصحية ومستوصفات الولادة. وكشفت دراسات استقصائية أجريت أخيراً في مناطق مثل ديكوا أو أوبو عن انعدام شبه تام للخدمات الطبية. وتكاد الاستجابة النفسية - الاجتماعية أن تكون منعدمة تماماً في البلد.

٨٠- وتواصل بعثة الأمم المتحدة مع الشركاء الدوليين دعم تنفيذ مشاريع معتمدة على العمالة الكثيفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي مجدداً بين المجتمعات المنقسمة وضخ الأموال في الاقتصاد المحلي. وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً بالأثر الإيجابي لهذه الأنشطة وهي تشجع على وضع مبادرات مماثلة لإنعاش الاقتصاد.

---

(١٣) انظر S/2015/936.

(١٤) انظر التقرير المعنون "Bois de sang, comment l'Europe a aidé à financer la guerre dans la République centrafricaine"، تموز/يوليه ٢٠١٥. يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي: www.globalwitness.org/en/reports/boisdesang (اطّلع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(١٥) S/2014/928، الصفحة ٢٧.

طاء- الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الدولية

٨١- تواصل خلال هذا العام ورود ادعاءات عن أعمال استغلال وعنف جنسيين منسوبة إلى القوات الدولية.

٨٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢١ حالة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يُدعّى أن القوات الدولية ارتكبتها ضد الأطفال. وقد نُسبت الانتهاكات في ١٩ حالة من هذه الحالات، من بينها ٧ ادعاءات اغتصاب لفتيات (تتراوح أعمارهن ما بين ١١ و١٧ سنة)، إلى جنود السلام المشاركين في البعثة.

٨٣- وقد أدركت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، أهمية مكافحة هذه الآفة بصورة فعالة، واتخذت إجراءات عاجلة للتقليل إلى الحد الأدنى من خطر التعرض للعنف الجنسي، بما في ذلك تقييد حركة الوحدات. وأعربت الخبيرة المستقلة عن تقديرها لتعيين السيدة جين هول لوت، في شباط/فبراير ٢٠١٦، منسقة خاصة معنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٨٤- وكررت بعثة الأمم المتحدة، منذ مطلع عام ٢٠١٦، الإعراب عن التزامها الكامل باحترام سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح مطلقاً، وأعربت عن عزمها على التحقيق في كل ادعاء بشكل دقيق، وتقديم المساعدة للضحايا، ومحاسبة الجناة على أفعالهم.

٨٥- ورداً على الادعاءات التي أُبلغت بها الدول الأعضاء التي تنتمي إليها الوحدات والقوات الدولية المعنية، أرسلت عدة دول فرق تحقيق وطنية للتحقيق في الادعاءات والنظر في اتخاذ تدابير لحماية الضحايا.

٨٦- وفيما يتعلق بالادعاءات المؤكدة التي أفادت بتعرض نساء وفتيات في بامباري للاستغلال والانتهاك الجنسيين، أحاطت الخبيرة المستقلة علماً بقرار منظومة الأمم المتحدة الذي يقضي بإعادة الوحدة التابعة لإحدى البلدان المعنية. وهي تُذكّر بأهمية ولاية حماية المدنيين التي تضطلع بها الوحدات المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتدعم التدابير المتخذة ضد الجنود الذين لا يلتزمون بمقتضيات هذه الولاية.

٨٧- وتولى للضحايا أهمية محورية في سياق التصدي لهذه الانتهاكات. ويتفق مجمل الشركاء الذين التقت بهم الخبيرة المستقلة على مبدأ عدم التمييز في تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بصرف النظر عن هوية مرتكبي هذه الأفعال. وتشدد الخبيرة المستقلة على ضرورة أن تتيح المساعدات المقدمة بوجه خاص تعزيز الخدمات الاجتماعية والطبية والقانونية القائمة لفائدة جميع الضحايا.

٨٨- وتواصل الخبيرة المستقلة تشجيع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على مراعاة مبدأ "عدم الإضرار" بمصالح الضحايا وضمان معاملتهم على نحو يراعي مشاعرهم وبالالتزام بسرية المعلومات لمنع وصم هؤلاء الضحايا.

رابعاً- مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية

٨٩- لا يزال السكان يعربون عن إحباطاتهم ومخاوفهم إزاء حالة الإفلات من العقاب التي يحظى بها مرتكبو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وذكّر ممثلو المجتمع المدني، خلال اللقاءات التي عقدوها مع الخبيرة المستقلة، بأن التغيير الذي تولد من الخطوات الدستورية والديمقراطية وجد صداه في المكافحة الفعالة للإفلات من العقاب، وفي تطبيق القوانين واحترامها. ولم يتسن حتى الآن اعتقال القادة الرئيسيين للجماعات المسلحة.

٩٠- وشاركت الخبيرة المستقلة في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في حلقة دراسية دولية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب نظمتها بعثة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارتي العدل والمصالحة. وتندرج هذه الحلقة الدراسية ضمن المتابعة المنطقية لتوصيات منتدى بانغي. وكان الهدف منها دعم الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، وإجراء تقييم للتدابير القضائية وغير القضائية المتخذة منذ بداية الأزمة، والتوصل إلى وضع مجموعة مقترحات من شأنها أن تشكل عناصر استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإفلات من العقاب. وتدعو الخبيرة المستقلة شعبة حقوق الإنسان إلى نشر نتائج وتوصيات التقرير على نطاق واسع.

٩١- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أطلقت شعبة حقوق الإنسان والمفوضية مشروعاً لحصر الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٣. وينبغي للفريق المعني بالمشروع أن يُعدّ، بحلول نهاية العام، تقريراً يقترح محاور التحقيق ذات الأولوية للمحكمة الجنائية الخاصة التي ستنشأ في المستقبل، ويقدم معلومات إلى السلطات القضائية لتمكينها من تحديد هوية الفاعلين المفترضين للانتهاكات الخطيرة ووضع استراتيجية للملاحقة. وسوف يقترح التقرير أيضاً توجيهات بشأن إنشاء آليات لاستجلاء الحقيقة وتقديم التعويضات وضمانات عدم التكرار.

ألف- المحكمة الجنائية الخاصة

٩٢- رغم التأخر في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، كررت الحكومة الجديدة الإعراب عن استعدادها لإقامة هذه المحكمة. ولذلك، فإن إنشاء لجنة لاختيار القضاة الوطنيين، وإعلان عدة دول عن اهتمامها بتعيين قضاة دوليين، وإقرار الميزانية التشغيلية للأشهر الثمانية عشر الأولى، يشكل تقدماً كبيراً في هذا الشأن. ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة لمشروع مشترك تُعدّه الأمم المتحدة لدعم المحكمة الجنائية الخاصة. ومع ذلك، فإن مسائل التمويل اللازم لأداء المهام على مدى خمس سنوات، وتعيين القضاة، والأمن، وتوافر العدد الكافي من المحامين المدربين تدريباً جيداً من أفريقيا الوسطى، وحماية الضحايا والشهود، تظل تشكل تحديات هامة يتعين على الحكومة أن تتصدى لها خلال الأشهر المقبلة.

٩٣- وستكون هذه المحكمة مكملة للنظام القضائي العادي ومن ثم، فسوف يكون من الضروري توطيد سبل التآزر الإيجابي بينها وبين المحاكم الوطنية. ومن الضروري أيضاً أن يتيح عمل المحكمة تعزيز قدرات النظام القضائي الوطني.

٩٤- وتشجع الخبيرة المستقلة السلطات الوطنية على تسريع وتيرة الجهود التي تبذلها حتى تكون المحكمة الجنائية الخاصة جاهزة قبل نهاية العام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تكلل المفاوضات بشأن وثيقة مشروع الأمم المتحدة لدعم المحكمة بالنجاح في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى الشروع في تعيين الموظفين.

باء- الآليات غير القضائية والمصالحة

٩٥- اتُخذت عدة مبادرات للحد من العنف الطائفي والمضي قدماً نحو المصالحة، ولكنها تظل خطوات غير كافية.

٩٦- وشدد رئيس الوزراء في خطابه الخاص ببرنامج الحكومة على المصالحة الوطنية وذكر أن كل الجهود ستبذل لتحقيقها. وأوضح أن الحكومة ترغب في إنشاء لجان محلية للسلام والمصالحة من أجل تعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان.

٩٧- والتزم أيضاً بإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة، عملاً بالتوصيات الصادرة عن منتدى بانغي. وبعد مضي عام على هذه العملية التشاورية الهامة، تلاحظ الخبيرة المستقلة إلى أنه لا يزال من الضروري إجراء مشاورات موسعة ومواضيعية من أجل التفكير بعمق قبل إنشاء هذه اللجنة، وإيلاء الضحايا مكانة محورية لدى وضع وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

٩٨- وتوضح الخبيرة المستقلة أن من الضروري ضمان أمن الضحايا والشهود وحمايتهم. ومن المحتمل، في حال عدم توافر هذين الشرطين، أن يلتزم الضحايا والشهود بالصمت تجاه مرتكبي الانتهاكات الخطيرة.

٩٩- وقد طمأنت زيارة البابا السكان وأثارت بواعث الأمل والانفتاح على السلام والتسامح. وقد أعربت الطوائف المقيمة في حي PK5 عن استعدادها للمضي قدماً نحو المصالحة، ومن هنا تنبع أهمية إجراء حوار جامع ومشاورات شعبية للحد من حالات الإحباط.

١٠٠- ووجّه الرئيس، في خطاب تنصيبه، نداءً رسمياً إلى جميع مواطني أفريقيا الوسطى، يدعوهم فيه إلى المصالحة والتلاحم الوطني، اللذين لا يمكن بدونهما لأية تنمية أن تتحقق. واعتبرت زيارته إلى حي PK5، بعد مرور أسبوع على تنصيبه، دليلاً على إرادة سياسية جامعة.

١٠١- وقد ظهرت العديد من المبادرات المحلية للحوار والمصالحة بدعم من وزارة المصالحة الوطنية والشركاء الدوليين. وفي ١١ شباط/فبراير، أسفرت الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين الطوائف عن توقيع الطائفة المسلمة المقيمة في الدائرة الثالثة في بانغي والطائفة المسيحية المقيمة في حي بوينغ "ميثاق عدم اعتداء" تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة وفرنسا. وبفضل هذا الاتفاق، أصبح طريق الوصول إلى مقابر المسلمين الواقعة في حي بوينغ آمناً.

١٠٢- وفي انتظار وضع خريطة طريق مفصلة ومتسقة ومتفق عليها بشأن مبادرات العدالة الانتقالية، فإن من المهم مواصلة تعزيز الحق في معرفة الحقيقة، ولا سيما من خلال جمع المعلومات وتوثيق الانتهاكات المرتكبة. ومن الأمور الأساسية أيضاً ضمان حماية المحفوظات الموجودة وإتاحة إمكانية الوصول إليها واستخدامها.

١٠٣- وفيما يتعلق بجبر الأضرار، فقد كرست الحكومة تاريخ ١١ أيار/مايو يوماً للاحتفال بذكرى الضحايا وهي تعتزم تشييد نصب تذكاري لهذا الغرض. ويجب الترحيب بهذه الإجراءات الرمزية مع تشجيع السلطات على مواصلة التفكير في وضع برنامج وطني للتعويضات المتوقعة، الفردية منها والجماعية، بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما الضحايا والنساء والفئات المهمشة. ويتعين على وجه الخصوص أن يراعي هذا البرنامج الاحتياجات الخاصة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

١٠٤- ويشكل تعزيز قدرات المجتمع المدني عنصراً ضرورياً في فهم التدابير المتخذة في مجال العدالة الانتقالية، وذلك لتمكين أفراده من الإسهام على نحو بناء في السعي إلى العدالة والحقيقة والمصالحة. ويتعين على المجتمع المدني أن يضطلع بأمور منها تقديم المساعدة إلى الضحايا والشهود في عمليات العدالة الانتقالية هذه.

١٠٥- ويشكل الإبلاغ عن مختلف خيارات العدالة الانتقالية وإجراء حوار جامع بين السكان، بمن فيهم المشردون واللاجئون والأقليات والشباب والنساء، أدوات ضرورية للعودة إلى التماسك الاجتماعي والملكية الكاملة لهذه الآليات. وكشفت المناقشات التي جرت مع المجتمع المدني خلال الزيارة الأخيرة التي أجرتها الخبيرة المستقلة عن الإحباط والشعور بالإقصاء لدى بعض الفئات. ويتعين على جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحدد، من خلال آليات العدالة الانتقالية، عقدها الاجتماعي وتعزز سبل العيش المشترك.

١٠٦- وشددت الخبيرة المستقلة على أهمية تعزيز الروابط بين عمليات معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، وبشكل أعم، بين هذه التدابير والمشاريع الكبرى ذات الأولوية في مجالي الأمن ونزع السلاح. ويجب على الحكومة ضمان مراعاة عمليات وآليات العدالة الانتقالية للأسباب الجذرية للنزاع وتناولها لجميع انتهاكات الحقوق. ويمكن للعدالة الانتقالية، من خلال سعيها إلى التصدي لمجموعة مختلفة من الانتهاكات بطريقة متكاملة ومترابطة، أن تحقق أهدافاً يمتد نطاقها إلى مدى أوسع وترمي إلى منع نشوب نزاعات جديدة ودعم السلام والمصالحة.

جيم- الإدارة القضائية وإدارة السجون

١٠٧- لا يزال القضاء الجنائي شبه منعدم في البلد. فبعد جلسة أولى عقدتها المحكمة الجنائية في تموز/يوليه ٢٠١٥، وبعد مرور أكثر من خمس سنوات دون إجراء محاكمة واحدة، لم تُعقد أية جلسة أخرى على الرغم من الالتزامات التي قطعتها السلطات على نفسها. وتشجع الخبيرة

المستقلة على عقد الجلسة الثانية في أقرب وقت ممكن لمحاكمة المتهمين الذين اكتملت ملفات قضاياهم وتسوية مسألة بعض حالات الاحتجاز الاحتياطي المطول. وستكون هذه الجلسة أيضاً رمزاً قوياً لاستئناف الأنشطة القضائية ومكافحة الإفلات من العقاب. ووفقاً لما أفاد به وزير العدل، فإن الأولوية ستكون لدعم المحاكم الوطنية العادية لضمان أدائها لعملها في جميع أنحاء البلد. وقد تسنى الانتهاء من وضع خطة طارئة بشأن العدالة وتخصيص الميزانية اللازمة لها، ولكنها لم تتلق أي دعم حتى الآن.

١٠٨- وتعاملاً مع الأحداث التي وقعت في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، طلب وزير العدل من السلطات التحقيق في الجرائم التي ارتكبت منذ ٢٦ أيلول/سبتمبر. وقد أنشأ المدعي العام للمحكمة العليا خلية تحقيق خاصة لإجراء التحريات اللازمة. وفي ١٥ آذار/مارس، اعتقل عبد الله حسين، زعيم فصيل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى التابع لائتلاف سيليكا السابق في بانغي في سياق ادعاء يفيد بتورطه في أعمال العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر. وقد قامت عناصر مسلحة بتحريره من الحجز في وقت لاحق من اليوم نفسه[١٦]. ولم يشهد التحقيق الجاري حتى الآن أية اتهامات أو اعتقالات أخرى.

١٠٩- وتوجد في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٨ محكمة عادية (٢٤ محكمة ابتدائية، وثلاث محاكم استئناف، ومحكمة النقض) و١٦٢ قاضياً. وقد تسنى، منذ وصول بعثة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، توزيع قضاة على ١٢ ولاية قضائية (موباي، وكارنو، وبوسمبيلي، وسيبوت، وبانغاسو، وأوبو، وبوزوم، وبريا، وبامباري، وبيراو، وبوار، وبرباراتي). ولم يتمكن بعض القضاة المنقولين من البقاء في أماكن تعيينهم، كما هو الحال في بيراو وندیلي. وعُيّن قضاة آخرون لكنهم لم يلتحقوا بوظائفهم وبقوا في بانغي بسبب ما لاحظوه من صعوبة في ظروف العودة ومن عدم استقرار في الوضع الأمني. وقد تعرض بعض القضاة لتهديدات الجماعات المسلحة، وهو ما منعهم من الالتحاق بوظائفهم، كما هو الحال في نديلي. وقد دُمّرت ونُهبت محاكم عديدة خلال النزاع. ويقتصر نشاط المحامين المقدر عددهم في البلد بحوالي ١٣٥ محامياً على بانغي، وهو ما يشكل تحدياً لممارسة القضاء والوصول إلى العدالة في المناطق الداخلية للبلد.

١١٠- ولا يوجد أي نظام لحماية الضحايا والشهود في الوقت الذي يواجهون فيه أعمال ترهيب وانعدام للأمن. ووفقاً لما أفاد به المجتمع المدني، فإن الضحايا لا يستطيعون الإدلاء بشهاداتهم بشأن الانتهاكات التي تعرضوا لها لكونهم يعيشون بالقرب من المسؤولين عن ارتكابها ولعدم وجود أية ضمانات لتأمين عملية قضائية تتمتع بالمصداقية والموثوقية.

١١١- واحتياجات تدريب الموظفين القضائيين، بمن فيهم المحامون، كبيرة وهي تشمل مجالات عدة مثل دور قاضي التحقيق، وحفظ السجلات ومسك الدفاتر، وإدارة المحاكم، وعقد جلسات الاستماع للضحايا والشهود في المسائل الجنائية أو تنفيذ الأحكام.

(١٦) انظر S/2016/305، الفقرة ١٨.

١١٢- وقد كانت السجون تعاني أصلاً من التخلف قبل النزاع الذي شهده عام ٢٠١٣ وهي لا تزال تعمل بصعوبة بالغة في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من تعيين مديرين للسجون الثمانية والثلاثين الموجودة في البلد، فهناك ٧ سجون فقط تستقبل المحتجزين، و١١ سجناً يتوافر على موظفين عاملين (السجن المركزي في نغاراغبا (بما في ذلك معسكر رو)، وبيمبو، وبوار، وبريا، بيربيراتي، ومبايكي، وكاغا باندورو، وبوسمبيلي، وبوسانجو، وبابوا، وبودا).

١١٣- وتوجد حالياً خمسة مراكز احتجاز تقع خارج بانغي (مبايكي، وبوار، وبيربيراتي، وبريا، وبانغاسو) وتضم حوالي ٢٣٠ سجيناً من أصل ٦٠٠ سجيناً يشكلون نزلاء السجون في البلد. وتوشك البنية التحتية لهذه المراكز أن تتداعى وتعاني ميزانية الغذاء من عجز واضح. وتأوي منشأة معسكر رو، وهي أحد ملحقات سجن نغاراغبا وتقع في قاعدة عسكرية تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي، ١٢ شخصية متهمة بارتكاب جرائم خطيرة. وتلاحظ الخبيرة المستقلة وجود عدة مراكز احتجاز غير قانونية في أجزاء البلد الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، ولا سيما في كاغا باندورو.

١١٤- وعلى الرغم من أن التشريع الصادر في عام ٢٠١٢ ينص على الإدارة المدنية للسجون، فهناك أقل من ٦٠ موظفاً مدنياً يعملون في السجون، ولم يتلق سوى ٨ أفراد منهم تدريباً في مجال الأمن داخل السجون. وتكفل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى حالياً الأمن في سجون بانغي، وبوار، وبيربيراتي، ومبايكي وبريا، دون حصول من يتولون هذه المهمة على أي تدريب. وفي حالات عديدة، تقيم عناصر القوات المسلحة المسؤولة عن أمن السجون علاقات وثيقة مع المحتجزين الذين كانوا إما عناصر سابقة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أو عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا. وينشئ حالياً أفراد إحدى الوحدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة محيطاً أمنياً لمنع أية هجمات محتملة.

١١٥- وبعد اضطلاع بعثة الأمم المتحدة بتدريب موظفي السجون الوطنيين في بانغي وبوار، تشرف الآن موظفات سجن مدربات على سجن بيمبو للنساء في بانغي. وقد أعربت الخبيرة المستقلة، خلال الزيارة التي أجرتها في آذار/مارس، عن قلقها إزاء الادعاءات الخطيرة التي أفادت بتعرض سجينات للاغتصاب في سجن بيمبو وناقشت هذه المسألة مع المدعي العام. وترحب الخبيرة المستقلة بإسناد مهمة الإشراف على السجينات في الوقت الحالي إلى موظفات سجون تلقين تدريباً في مجال إدارة السجون على يد بعثة الأمم المتحدة ووزارة العدل. وتشجع السلطات على تعزيز وجود الموظفات في أماكن الاحتجاز الأخرى وفي المناصب الإدارية والقيادية في السجون وضمان أجور كافية لهن.

١١٦- وأبرز المدعي العام للمحكمة العليا في بانغي المساهمة الإيجابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لنظام السجون، وهو ما سمح تدريجياً بتجريد أماكن الاحتجاز من أي صبغة عسكرية وخفض أعداد الهاربين.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١١٧- لاحظت الخبيرة المستقلة خلال آخر زيارة أجرتها أن المجتمع المدني يشعر بالقلق ويأمل في أن تنفذ التدابير الأولى التي تتخذها الحكومة بطريقة جامعة واستراتيجية، ولا سيما في مجال الأمن والعدالة. ولاحظت أيضاً حالة الإحباط والشعور بالإقصاء لدى الشباب والنساء والطوائف الدينية في بانغي وفي داخل البلد.

١١٨- وشددت الخبيرة المستقلة على أهمية أن تُضمن، في المقام الأول، استعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين وأن يُشرع فوراً في إصلاح القطاع الأمني لطمأنة المدنيين وإتاحة إمكانية إطلاق خطط عمل قطاعية أخرى.

١١٩- ومن ثم، فهي تشجع السلطات على أن تنفذ، بدعم منسق من الشركاء الدوليين، خريطة الطريق التي وضعتها وخطط العمل القطاعية في أقرب وقت ممكن. وهي تقر بأهمية تنفيذ تدابير الميثاق الجمهوري الذي اعتمد في ختام منتدى بانغي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب ولإدماج من يشعر بالتهميش من أفراد وجماعات.

١٢٠- وفيما يتعلق بالتدابير غير القضائية الرامية إلى تعزيز الحقيقة والمصالحة، تشدد الخبيرة المستقلة على أهمية إجراء مشاورات واسعة النطاق لوضع استراتيجية متسقة وتوافقية تركز على تلبية احتياجات الضحايا.

١٢١- وتُذكّر الخبيرة المستقلة بالمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق الرئيس والسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى والمتمثلة في إثبات التزامهم بإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، وإقامة العدل، وإيلاء الضحايا مكانة محورية، وإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة، وإقامة حكم رشيد، واستعادة ثقة الجمهور في مؤسساته. وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم العسكري والمالي والتقني لجمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة منسقة لتمكين البلد من الخروج نهائياً من الأزمة.

باء- التوصيات

١٢٢- تكرر الخبيرة المستقلة التوصيات الواردة في تقريرها السابق (انظر A/HRC/30/59، الفقرة ١٠٨) والتي لا تزال في معظمها في انتظار التنفيذ. وتوصي بصفة خاصة الحكومة بأن تضطلع، بدعم من المجتمع الدولي، بما يلي:

(أ) إقرار خرائط الطريق المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن، وتعزيز المصالحة الوطنية بطريقة جامعة، بما في ذلك إجراء انتخابات بلدية، وتنفيذ الإجراءات الأولى الطارئة؛

(ب) وضع التدابير التي تكفل حماية الضحايا والشهود، دون تأخير، وتعزيز الجهاز القضائي من أجل تمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف على نحو آمن لدى لجوئهم إلى القضاء؛

(ج) مقاضاة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، أياً كان مركزهم و/أو انتماؤهم السياسي أو الديني أو الإثني؛

(د) مضاعفة جهودها حتى تصبح المحكمة الجنائية الخاصة جاهزة في أقرب وقت ممكن، من خلال وضع الصيغة النهائية لمشروع الأمم المتحدة لدعم المحكمة وضمان اختيار وتعيين قضاة وموظفين قضائيين مؤهلين تأهيلاً عالياً ومطلعين على الثقافة القانونية للبلد ويمتلكون الخبرة اللازمة – لا سيما في مجال التحقيقات والملاحقات المتعلقة بالجرائم الدولية؛

(هـ) إبلاغ جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون القضائيون والمحامون ورابطة المحامين ومنظمات المجتمع المدني وزعماء المجتمعات المحلية، بشكل منتظم، عن التقدم المحرز في إقامة المحكمة الجنائية الخاصة، وتوفير التدريب المكثف لهم في هذا الشأن؛

(و) المشاركة بطريقة مباشرة واستباقية بدرجة أكبر في الحد من التوترات بين الطوائف وتعزيز المصالحة والتعايش السلمي من خلال وضع مبادرات تقوم على التشاور مع المجتمعات المحلية المعنية؛

(ز) وضع استراتيجية شاملة للتصدي للإرث الذي خلفته انتهاكات الماضي من خلال إنشاء آليات مناسبة للعدالة الانتقالية وفقاً للمعايير والالتزامات القانونية الدولية، وضمان المكانة المحورية للضحايا وإيلاء اهتمام خاص للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الفئات الأكثر تضرراً، ولا سيما النساء؛

(ح) تهيئة الظروف اللازمة التي تتيح عودة اللاجئين والمشردين عودة واعية وطوعية وكريمة ودائمة، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية؛

(ط) ملاحقة ومعاقبة جميع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات في حق الأشخاص المتهمين بممارسة السحر والبدء في إجراء حوار وطني بشأن هذه المسألة، بما في ذلك بشأن الأحكام القانونية السارية، من أجل إيجاد حلول حقيقية تحترم المعايير العالمية لحقوق الإنسان؛

(ي) تشجيع مبادرات الانتعاش الاقتصادي من خلال إقرار وإطلاق المشاريع المعتمدة على العمالة الكثيفة؛ ووضع استراتيجية فعالة لمكافحة نهب الموارد الطبيعية وحماية هذه الموارد ومعاقبة المتجرين، عند الاقتضاء؛

(ك) تعزيز المبادرات المتعلقة بحماية الطفل، ولا سيما المبادرات التي تستهدف الشباب المنفصلين عن الجماعات المسلحة؛ والشروع في أقرب وقت ممكن في التفكير في تحديث الخطة الوطنية لحماية الطفل، التي سوف تنظر في أمور منها الفرص التعليمية والمهنية المتاحة وآليات مساعدة الأطفال ضحايا النزاع المسلح والأطفال المحررين من قبضة الجماعات المسلحة؛

(ل) إنشاء مراكز لمساعدة الضحايا، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي والزواج القسري والأمهات صغيرات السن؛

(م) أخذ نتائج التقرير المتعلق بحصر انتهاكات حقوق الإنسان في الاعتبار بمجرد انتهاء شعبة حقوق الإنسان من وضع صيغته النهائية، والالتزام بنشره على نطاق واسع.

١٢٣- وتوصي الخبيرة المستقلة بعثة الأمم المتحدة بالاضطلاع بما يلي:

(أ) التصدي على نحو استباقي بدرجة أكبر للتهديدات التي تستهدف المدنيين، وعلى وجه الخصوص، الحضور بشكل أكبر في المناطق الحساسة، مثل مخيمات المشردين والجيوب التي تكون فيها المجتمعات المحلية عرضة للخطر؛

(ب) مواصلة توثيق أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمساعدة في تحديد هوية المسؤولين الرئيسيين من أجل إبلاغ المحاكم الوطنية وسلطات المحكمة الجنائية الخاصة التي ستنشأ في المستقبل؛

(ج) تعزيز مساعيها الحميدة ودعمها السياسي للجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع والحد من نفوذ الجماعات المسلحة من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛

(د) تعزيز آليات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحالات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي وضمان أن تعكس الآليات الملائمة لمساعدة الضحايا الاحتياجات المحددة؛ وضمان التنفيذ الفعال لآليات الرصد هذه وتشجيع نشر التقارير المتعلقة بحالات العنف المرتبط بالنزاع؛

(هـ) مواصلة إيداع الضحايا في مركز الاستجابة في حالات العنف الجنسي والاعتداء والاستغلال الجنسيين، وتعزيز الإجراءات لصالح آليات الحماية التي يستفيد منها مجمل الضحايا، أياً كان مرتكبو هذه الانتهاكات.

١٢٤- وتتوجه الخبيرة المستقلة إلى المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) ترحب بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي من قبل، وتشجعه على مضاعفة هذه الجهود وتمويل البرامج ذات الأولوية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة؛

(ب) توصيه بتعزيز مشاركته، بما في ذلك في جهود الوساطة دون الإقليمية لدعم الحكومة في مفاوضاتها مع الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المعنية من أجل تحقيق توافق وطني في الآراء بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة واستعادة الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ج) توصيه بتيسير عقد مؤتمر إقليمي بشأن المسائل المتعلقة بهجرة الماشية الموسمية؛

(د) تشجعه على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية؛

(هـ) تشجعه على مواصلة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى منع الانتهاكات ووضع حد نهائي لآفة الاستغلال والعنف الجنسيين من طرف القوات الدولية، وإجراء التحقيقات ذات الصلة، ومقاضاة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.